الفصل الأول

العلاقة بين الإعلام والسلطة

بين الإعلام والسلطة علاقة عضوية غير قابلة للانفصام، وقد تنوعت الأشكال التى اتخذتها هذه العلاقة، ولكن ظل جوهرها ثابتاً لا يتغير، إذ يجمع بين الإعلام والسلطة إن كلاهما من الظواهر الاجتماعية، فقد ظهرا مع نشأة الوجود الاجتماعى للإنسان، لقد وجدت السلطة تاريخياً بمجرد أن وَجَدَ الإنسان نفسه يعيش كعضو فى جماعة، ويرتبط بها بعلاقات متنوعة، ونشأت السلطة كقوة تسيطر على الجماعة، وتنظم العلاقات القائمة بين أفرادها ولتحافظ على مصالحهم المشتركة.

كذلك نشأ الإعلام ـ تاريخياً ـ عندما أصبح الفرد عضواً فى جماعة، يستقبل الأنباء والمعلومات ويستمع للآراء والأفكار وينقلها إلى غيره من الأفراد.

ويلاحظ أن الإنسان كان ولا يزال القاسم المشترك الذى تدور حوله العلاقة بين الإعلام والسلطة؛ حيث تمثل كل ظاهرة منها جانباً من جوانب الشخصية الإنسانية.

وقد سادت فى أماكن مختلفة من العالم، وفى مراحل متعاقبة من التاريخ الإنسانى عدة مفاهيم للعلاقة بين الإعلام والسلطة، عكست دائماً خصائص النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة فى هذه المجتمعات ودرجة التطور الحضارى بها، وبما يمكننا من القول بأن النظام الإعلامى فى مجتمع ما، ليس سوى انعكاس للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى هذا المجتمع ودرجة التطور الحضارى به، وقد حال التعدد فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوع فى درجة التطور الحضارى من إقامة نموذج إعلامى واحد على الصعيد العالمى فى أى مرحلة من مراحل التاريخ الإنسانى المتعاقبة.

إن التعرف على كافة أبعاد العلاقة بين الإعلام والسلطة، عبر الحقب التاريخية،

وفى ظل اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتباين درجة التطور الحضارى بين هذه المجتمعات لا يمكن أن يتم بدون الارتكاز على تحديد واضح لمفهوم كل من الإعلام والسلطة، وهى ضرورة يفرضها تعدد هذه المفاهيم وتباينها واختلاف بعضها مع البعض الآخر.

١ - مفهوم السلطة

هناك مفهومان رئيسيان للسلطة، يقوم أولهما على أن السلطة بمعناها الحقيقى لم تظهر إلا عندما نشأت الدولة، أما المفهوم الثانى فيرى أن السلطة ظهرت قبل قيام الدولة، حيث وجدت فى الجماعات المختلفة التى عرفتها البشرية فى المجتمعات القديمة مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة وغيرها، وبعد قيام الدولة فإن السلطة توجد أيضاً فى كثير من الجماعات التى عرفتها المجتمعات الحديثة مثل الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وغيرها، وبذلك فإن وجود سلطة الدولة لا يلغى وجود السلطة فى مستويات أخرى بالمجتمع[١].

وفى كافة المجتمعات، وعبر مراحل التاريخ الإنسانى المتعاقبة، كانت السلطة فى حاجة دائمة إلى تبرير شرعية وجودها، لذلك ظهرت العديد من الأفكار والفلسفات التى استهدفت تحليل ظاهرة السلطة وتفسيرها.

ومن الأفكار المهمة فى تفسير ظاهرة السلطة ما تمثله الفلسفة الثيوقراطية التى تقوم على تأليه رموز السلطة (الفرعون الإله)، أو النظر إليهم باعتبارهم مختارين من الله لينفذوا مشيئته (نظرية الحق الإلهى التى عرفتها أوربا فى العصور الوسطى)[٢].

وهناك نظرية القوة التى سماها ابن خلدون بالغلبة، والتى تجعل السلطة حق لمن يملك فرض إرادته على الآخرين بالقوة[٣].

ومن الأفكار الهامة فى تفسير ظاهرة السلطة، نظرية التطور العائلى، التى تعود بأصل السلطة إلى رب الأسرة ثم كبير العائلة ثم رأس العشيرة فزعيم القبيلة، وأخيراً سلطة الدولة[٤].

وقد سادت هذه الأفكار وما يشابهها فى العالم القديم حتى نهاية العصور الوسطى حيث كانت معظم شعوب العالم تحكم بمزيج من الحكم الاستبدادى والحكم المطلق، وفى الحكم الاستبدادى لا يخضع الحاكم فرداً كان أو جماعة للقوانين الوضعية ولا يُعرف لسلطانه حدا، فهو يستعمل سلطته كما يريد وكيف يريد وإرادته هى القانون، أما فى الحكم المطلق فتكون السلطة كلها مركزة فى شخص واحد أو هيئة واحدة بدون أن يكون بجانب هذا الشخص أو الهيئة سلطة أخرى تشترك معه أو معها فى الحكم، ولكن هذا الشخص أو الهيئة التى تنحصر فيها السلطة تحكم بواسطة قوانين تخضع لها، وبذلك تختلف السلطة الاستبدادية عن السلطة المطلقة، فالأولى لا تخضع للقوانين، فى حين أن الثانية لها قوانين تلتزم بها.

وقرب نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث ظهرت نظرية العقد الاجتماعى، التى جعلت أفراد المجتمع مصدراً للسلطة، مما يجعل هذه السلطة وفق هذا العقد، تلتزم فى مواجهة أفراد المجتمع بحماية حقوقهم الطبيعية وفى مقدمتها حرياتهم الأساسية التى لم يتخلوا عنها وهم ينشئون هذه السلطة[٥].

وكانت نظريات العقد الاجتماعى مقدمة للنظرية الليبرالية فى السلطة، حيث تستمد السلطة وجودها الحقيقى من مشاركة الأفراد فى حكم المجتمع، وهى تكتسب شرعيتها بقدر ما تحافظ على حقوق الأفراد الطبيعية وفى مقدمتها حرياتهم.

ولقد حصرت الليبرالية دور السلطة فى ثلاثة أهداف هى تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام، وكما قال جون ستيوارت مل "يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسده وعلى عقله، فالمبرر الوحيد لوجود السلطة فى المجتمع الليبرالى هو منع الضرر عن الفرد[٦]، فالليبرالية ترفض أى مبرر لتدخل الدولة فى شئون الأفراد حتى لو أدعت أنها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم.

إن الإيمان بحرية الفرد هو الذى دفع الليبرالية إلى الدعوة إلى الملكية الفردية فى المجال الاقتصادى وإلى الدعوة إلى الديموقراطية فى المجال السياسي[٧]، فنادت بالانتخاب العام، وبأن يكون البرلمان مسئولاً أمام الناخبين، ولذلك ناصرت

الليبرالية النظم البرلمانية والحريات المدنية وحرية الكلام وحق الاجتماع وحرية التعبير عن الرأى وفى مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام[٨].

وتمتد الجذور التاريخية لليبرالية إلى التطور فى الأفكار الذى صاحب القرنين السابع عشر والثامن عشر فى انجلترا وفرنسا وعدد من دول غرب أوربا، حيث تمكنت الطبقة البورجوازية من السيطرة الكاملة على السلطة فى تلك البلدان، وقد أزاحت عن طريقها كافة الحواجز التى تعوق حرية الفرد، حيث لم يعد الامتياز مترتباً على المركز الاجتماعى، ولم تعد الحقوق ترتبط بملكية الأرض، وإنما حل العقد الاجتماعى محل المركز الاجتماعى، وحل مبدأ الشك محل اليقين الذى كان سائداً فى العصور الوسطى، وتراجع مبدأ الحق الإلهى للحكام أمام مبدأ سيادة الشعب، ولم تعد السلطة فى أيدى ملاك الأراضى وبدأت تتحول إلى أصحاب البنوك والتجار وأصحاب المصانع، وصار العلم هو العامل المتحكم فى تشكيل أفكار الناس وحياتهم، وزالت فكرة توحيد العالم المسيحى بزعامتيه الزمنية والدينية، وحلت مكانها الدولة القومية الموحدة ذات السيادة، وانفتح الطريق أمام فكرة المبادرة الفردية وتقليل القيود التى تضعها الدولة على الفرد إلى أقصى حد[٩].

أما رؤية الماركسية للسلطة، فهى متأثرة بالدور الاجتماعى للسلطة باعتبارها ظاهرة طبقية، إذ ترى أن السلطة فى المجتمعات الإنسانية الأولى غير الطبقية، كانت تتيح للأفراد فرصة تطوير قوى الإنتاج، ولكنها أصبحت فى ظل المجتمعات الطبقية أداة للحفاظ على مصالح الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، فأخذت تعيق نمو علاقات الإنتاج ليظل المجتمع مسلماً بسيطرة رأس المال الذى يقف دون تطوير قوى الإنتاج، وبالتالى فالسلطة والحرية فى المجتمعات الطبقية، تجريان فى مسارين متضاربين، ولكن مع التحولات الاجتماعية التى تحقق الانتقال من المجتمعات الطبقية إلى المجتمع الشيوعى، غير الطبقى، سوف يتلاشى الطابع الإكراهى للسلطة، وتتحلل أدواتها ومؤسساتها لتغدو مجرد تعبير عن إدارة الأشياء وليس حكم الأفراد، كما تفقد الحرية طابعها الفردى لتكسب مفهوماً جديداً يقوم على الاتحاد والمشاركة فى محيط الجماعة، وتنتفى مبررات القهر الاجتماعي[١٠].

ونخلص إلى القول بأنه حين توجد جماعة إنسانية، تظهر الحاجة إلى السلطة كقوة تدير شئونها وتحافظ على مصالح أفرادها[11]، وأن للسلطة أشكال وتصنيفات متعددة، وذلك باختلاف المجتمعات، وتعدد المراحل التاريخية، ومن أبرز هذه التصنيفات تلك التفرقة التى تكون بين سلطة الفرد وسلطة الجماعة وسلطة الأقلية وسلطة الأكثرية، وهناك التصنيف الذى يقوم على ضوء شكل نظام الحكم: ملكى أو جمهورى، وهناك التصنيف الذى يقوم على وجود سلطات ثلاث: تشريعية وقضائية وتنفيذية، وهناك التصنيف الأيديولوجى للسلطة، ما بين سلطة ليبرالية أو اشتراكية أو غيرهما، كذلك للسلطة مستويات متعددة، قد يكون أبرزها سلطة الدولة، ولكن هناك سلطات أخرى فى المجتمع الحديث، وفى مقدمتها الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات غير الحكومية، ومنها أيضاً سلطة الرأى العام، وسلطة الإعلام.

٢ - مفهوم الإعلام

هناك أيضاً مفهومان رئيسيان للإعلام، يقوم أولهما على التفرقة اللغوية بين كلمتى Communication و Information ويقصد بالأولى الاتصال أى عملية انتقال الأنباء والمعلومات والآراء والأفكار داخل مجتمع ما، وهذا المعنى باعتباره تعبيراً لغوياً مشتق من التواصل بمعنى المشاركة، وهو المعنى الذى تفسره الكلمة اللاتينية Communis وهى تعنى مشترك أو اشتراك، ومنها اشتقت الكلمة الإنجليزية Communication ويقصد بالكلمة الثانية الأخبار أو الإعلام (Information) أى المنتج الإعلامى أو مخرجات وسائل الاتصال بما تحتويه من أنباء ومعلومات وآراء وأفكار.

ولا يوجد تعريف واضح لمفهومى الاتصال (Communication) والإعلام (Information)، كذلك فإن أكثر المؤلفين يستخدمون هذين اللفظين بلا تمييز، ومع ذلك فكثيراً ما يعد الإعلام (Information) أساساً إشارات أو رسائل تنقل فى اتجاه واحد من مصدر إرسالها إلى متلقيها، بينما ينطبق الاتصال (Communication) على الظاهرة المتشعبة للمبادلات المتنوعة التى تجرى بين الأفراد والجماعات بواسطة إشارات أو رموز، وقد استخدم البعض اللفظين للدلالة على ظاهرتين مختلفتين، فالاتصال هو عملية تبادل الأنباء والمعلومات والآراء والأفكار والرسائل فيما بين الأفراد والجماعات، بينما الإعلام هو "المنتج" أى الأنباء والبيانات والآراء والأفكار وسائر مضامين ومخرجات وسائل الاتصال[١٢].

أما المفهوم الثانى فيثير إشكالية العلاقة بين مفهومى الثقافة والإعلام، وهل هما

شيئان مختلفان أم هما شيء واحد، أو على الأقل وجهان لعملة واحدة، أو أن أحدهما جزء من الآخر، فإذا نظرنا إلى الثقافة باعتبارها مجموع إنجازات الإبداع الإنسانى، أو كل ما أضافه الإنسان إلى الطبيعة، وإذا نظرنا إلى الإعلام بمعنى Communication أى عملية تبادل المعلومات والأفكار والرسائل فيما بين الأفراد والجماعات، لكان معنى ذلك أن الاتصال هو الناقل الأساسى، بل والوحيد للثقافة، أما إذا نظرنا إلى الإعلام بمعنى Information، أى المنتج الإعلامى أو مخرجات وسائل الاتصال بما تحتويه من معلومات وآراء وأفكار ورسائل وسائر مضامين الأنشطة والإبداعات الثقافية، لكان معنى ذلك أن الإعلام هو الثقافة بذاتها!

ومن المهم التأكيد أنه سواء استخدمنا مصطلح اتصال أو إعلام، وسواء اعتبرنا الثقافة هى الإعلام، أو أنها جزء منه أو هو جزء منها، فإن الشواهد التاريخية تؤكد أن الفرد كعضو فى جماعة يستقبل الرموز والصور والأنباء والمعلومات والأفكار وسائر الرسائل. وينقلها إلى غيره من الأفراد عبر نوعين من وسائل الإعلام:

الأول: الإعلام المباشر الذى يأخذ أحياناً شكل الاتصال الشخصى كما فى اللقاءات الثنائية، ويأخذ فى أحيان أخرى شكل الاتصال الجمعى، كما يحدث فى فصول المدارس وقاعات المحاضرات بالجامعات وفى الندوات والمؤتمرات وفى المسرح وغيره.

أما النوع الثانى: فيتم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى كالنشرات والكتب المطبوعة والصحف والراديو والسينما والتليفزيون والفيديو والقنوات الفضائية والإنترنت وغيره.

وتاريخياً فقد عاشت غالبية الجماعات البشرية داخل إطار وحدتهم الاجتماعية الصغيرة: الأسرة والعشيرة والقبيلة أو القرية، حيث يكون الاتصال بين الأشخاص هو الشكل الأساسى للإعلام وللصلات الاجتماعية، ولكن مع التطور ظهرت أشكال أخرى من الإعلام[١٣]، لذلك فكما يوجد التفسير الاجتماعى أو الاقتصادى

للتاريخ؛ فهناك أيضاً ما يمكن أن نسميه بالتفسير الإعلامى للتاريخ، وهو تفسير يقوم على تقسيم التطور الإنسانى تبعاً لمراحل تطور وسائل الإعلام، فهناك مرحلة الإعلام الشفهى فى التاريخ الذى تمثل فى النفخ فى الأبواق والمنادين والخطباء والشعراء ورواة القصص والأساطير، وتلتها مرحلة الإعلام الخطى الذى تمثل فى النقش على الأحجار والرسم على الجدران والمقابر والمعابد والقصور والكتابة على الجلود وأوراق البردى والورق، ثم مرحلة الإعلام الطباعى الذى يتمثل فى النشرات والكتب والصحف المطبوعة[١٤]، وأخيراً مرحلة الإعلام الإلكترونى والتى تمثلت فى الراديو والسينما والتليفزيون والفيديو والقنوات الفضائية والإنترنت.

وعلى ضوء هذا التفسير الإعلامى للتاريخ يتضح لنا أن الإعلام المباشر قد انفرد وحده بمرحلة الإعلام الشفهى، وقد استمر نفوذ الإعلام المباشر وما ارتبط به من اتصال وثقافة شفهية طوال المرحلة التالية، أى مرحلة الإعلام الخطى، وذلك لندرة من كانوا يعرفون القراءة والكتابة فى تلك العصور، ولأن القراءة والكتابة لا تلغى الاتصال المباشر.

أما فى المرحلتين التاليتين، أى مرحلة الإعلام الطباعى والإعلام الإلكترونى، فقد تعاظم دور الإعلام غير المباشر عبر وسائل الإعلام الجماهيرية، وإن لم يلغ ذلك بطبيعة الحال الإعلام المباشر.

وقد صاحب هذا التطور من الإعلام المباشر إلى الإعلام الجماهيرى، اكتساب الإعلام الطابع الوطنى أو القومى ثم الدولى بعد ذلك، بعد أن كان يغلب عليه الطابع المحلى الذى ظل محصوراً لفترة طويلة من تاريخ البشرية فى إطار القرية أو المدينة أو الإقليم المحدود.

ومن المهم الانتباه إلى أن التطور الإعلامى لم يكن يتم بشكل منتظم عبر مراحل التاريخ، ففى الوقت الذى عرفت فيه بعض الشعوب الإعلام الطباعى، كانت هناك شعوب لا تزال تقف عند المرحلة الشفهية أو الخطية للإعلام، كذلك فإن

تكنولوجيا الإعلام لم تظهر وتنتشر فى المراحل الثلاث الأولى: الشفهية والخطية والطباعية بنفس السهولة والسرعة التى تنتشر بها فى المرحلة الرابعة أى المرحلة الإلكترونية، ثم أنه من المهم ملاحظة أنه لا توجد حدود فاصلة بين المراحل التاريخية التى مرت بها وسائل الإعلام، ولم يكن هناك ما يمنع من أن تتداخل مرحلتان أو أكثر؛ فقد وجد الإعلام المخطوط فى نفس الوقت مع الإعلام الشفهى.

ومن الضرورى ملاحظة أن الإعلام الخطى ارتبط ظهوره باكتشاف القراءة والكتابة، فالمجتمعات التى لم تعرف القراءة والكتابة لم تعرف الإعلام الخطى، كذلك فقد ارتبط ظهور الإعلام المطبوع باكتشاف المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى وأن المجتمعات التى لم تدخلها المطبعة لم تعرف الإعلام المطبوع.

ويلاحظ أنه رغم التطور الهائل والمتسارع لوسائل الإعلام الإلكترونية فى عصرنا الراهن فإن معظم شعوب العالم، وعلى الأخص سكان الريف فى البلدان النامية، مازالوا يبعثون ويستقبلون رسائل إعلامية من خلال وسائل الاتصال المباشر، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع لسنوات طويلة قادمة. ومن المستحيل أن نفهم فهماً كاملاً مزايا وحدود وسائل الإعلام الإلكترونية إذا اعتبرناها عناصر مستقلة عن قنوات الإعلام المباشر، لأن شبكات الاتصال بشكل عام تنمو بطريقة تراكمية بحيث تضاف كل وسيلة جديدة إلى الوسائل القديمة المعروفة دون أن يؤدى ذلك إلى اختفائها أو إضعافها[١٥]، وعلى العكس فإن الإعلام المباشر يكتسب دلالات جديدة فى مواجهة التأثيرات اللاشخصية للتكنولوجيا الإعلامية الحديثة، وبالتالى مازال يمثل جزءاً من شبكة الاتصال سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة، وأن نمو وسائل الإعلام الحديثة قد يعزز فى كثير من الأحوال قنوات الإعلام المباشر ويجعلها أكثر يسراً وفاعلية، وعلى سبيل المثال فإن التطور السريع فى تكنولوجيا الإعلام الجماهيرى فى ميادين السينما والتليفزيون والفيديو لم يضعف المسرح، وهو يقوم على الاتصال المباشر، بل استفاد المسرح فى جوانب كثيرة بهذا التطور.

ويمكن أن نشير إلى التطور الكبير الذى حدث فى تكنولوجيا الاتصال الهاتفى، فقد أصبح نظام الهاتف يُعد أكبر شبكة اتصال منتظمة بين الأشخاص، وقد اعتبر الهاتف امتداداً فى المكان للاتصال الشخصى الشفهى التقليدى بين الأشخاص[١٦]، وقد أدى التطور التكنولوجى إلى استخدام أقمار الاتصال الصناعية فى البث المرئى المباشر واتساعه على النطاق الدولى عن طريق استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى فى مجال الاتصال مثل Computerized Conferencing حيث يمكن ترتيب اتصال عدة مجموعات فى أماكن متفرقة فى العالم، تتحاور مع بعضها عبر شاشات تليفزيونية مرتبطة بالحاسب الآلى، بحيث تحقق امتداداً لخصائص الاتصال المباشر، وهناك احتمال قائم فى المستقبل القريب بأن تتطور تكنولوجيا هذا النظام وتقل تكلفته بحيث يصبح الهاتف المرئى هو النظام السائد للخدمة الهاتفية، وهو الأمر الذى يمكن أن يقدم بديلاً إلكترونياً ذا فاعلية كبيرة للاتصال المباشر.

٣ - العلاقة بين الإعلام والسلطة

نحن نفهم السلطة باعتبارها القوة أو القوى التى تهيمن على أية جماعة بشرية وتدير شئونها، بصرف النظر عن تعدد أشكال هذه السلطة أو تنوع تصنيفاتها ومستوياتها أو اختلاف أيديولوجياتها.

ونفهم الإعلام باعتباره عملية تبادل الأنباء والمعلومات والآراء والأفكار داخل أى مجتمع إنسانى، كما يشمل أيضاً سائر مضامين ومخرجات وسائل الاتصال.

ومن المهم لكى نفهم طبيعة العلاقة بين الإعلام والسلطة أن نعرف أيهما بدأ التأثير فى الآخر، وخاصة أن ظهور أحدهما فى المجتمع الإنسانى توافق مع ظهور الآخر، إذ بمجرد أن تكونت الجماعة البشرية، ظهرت الحاجة إلى السلطة، كما ظهرت الحاجة أيضاً إلى الاتصال بين أفراد الجماعة، وهو ما يعنى أن التأثير كان متبادلاً بين السلطة والإعلام، ولكن طبيعة العلاقة سرعان ما تغيرت واختلت موازينها عندما جنحت السلطة إلى الهيمنة على شئون الجماعة، وكان من بين ما هيمنت عليه الإعلام، حيث أدركت السلطة منذ فترة مبكرة من التاريخ البشرى حاجتها إلى تبرير هيمنتها على الجماعة وإكسابها الشرعية خاصة فى مواجهة خصومها ومنافسيها، عندئذ ظهر الشكل الأول للعلاقة بين السلطة والإعلام؛ حيث أصبح الإعلام أداة للسلطة، يدافع عنها ويبرر تصرفاتها وينال من خصومها. ومنذ ذلك الحين ظهر القانون الأول الذى يحكم ويفسر العلاقة بين الإعلام والسلطة، وهو: "وجود ارتباط وثيق بين وجود سلطة مطلقة فى مجتمع ما، وبين قيام الإعلام فى هذا المجتمع بدور الأداة التى تبرر وجود هذه السلطة وتدعم

شرعيتها وتزود عنها ضد خصومها ومنافسيها، وبذلك يتحول من إعلام إلى دعاية".

ولكن وجود نمط إعلامى سائد فى مجتمع ما، لا يعنى بالضرورة غياب أنماط أخرى من الإعلام فى المجتمع، فكل المجتمعات التى عرفت إعلام السلطة، عرفت فى الوقت ذاته الإعلام المناوئ للسلطة، ففى مقابل الإعلام الرسمى، وجد الإعلام المناوئ، وإذا كانت المصادر التاريخية تقدم لنا، عبر العصور المتلاحقة، العديد من الشواهد الدالة على إعلام السلطة، فإننا لا نعدم وجود قليل من الشواهد على الإعلام المناوئ للسلطة، رغم كل محاولات طمسه من قبل السلطة القائمة.

والملاحظ أن الإعلام فى كلتا الحالتين إعلام السلطة والإعلام المناوئ لها، كان مجرد أداة سواء فى أيدى السلطة أو فى أيدى المناوئين لها.

وتكتمل الصورة فى حالة نجاح القوى المناوئة فى قلب السلطة القائمة أو تغييرها، حيث يتحول الإعلام المناوئ إلى إعلام للسلطة الجديدة، ويبدأ فى القيام بنفس المهام السابقة، أى يلعب دور الأداة فى تبرير وجود السلطة الجديدة وإكسابها الشرعية، والتنديد بمعارضيها، وفى ذات الوقت ينشأ الإعلام المناوئ للسلطة الجديدة، وهكذا تتكرر القصة مع كل سلطة جديدة.

وهنا نصل إلى القانون الثانى فى العلاقة بين الإعلام والسلطة، وهو: "عندما يصبح الإعلام السائد فى مجتمع ما، هو إعلام السلطة، فلابد أن يوجد فى الوقت ذاته الإعلام المناوئ للسلطة القائمة".

ولقد ظل هذان القانونان يحكمان العلاقة بين الإعلام والسلطة طوال العصور القديمة والعصور الوسطى حتى بداية العصور الحديثة؛ حيث كان الطابع الغالب على السلطة هو طابع الحكم المطلق، وبظهور الأنظمة الديموقراطية مع مطلع القرن التاسع عشر وبالذات فى بعض دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، تغيرت طبيعة السلطة؛ حيث تحولت من سلطة مطلقة إلى سلطة مقيدة تنبع من الإرادة الشعبية، وقد ترافق ذلك تاريخياً مع بداية ظهور الاتصال

الجماهيرى بعد أن كان الاتصال حتى ذلك الوقت قاصراً على الاتصال المباشر والاتصال المخطوط.

وظهر شكل جديد من العلاقة بين الإعلام والسلطة، حيث بدأ يتحول دور الإعلام من أداة فى خدمة السلطة، إلى أداة لنقد ومراقبة السلطة ومحاسبتها، وقد أضاف هذا التطور قانوناً ثالثاً يضاف إلى القانونيين الآخرين اللذين يحكمان العلاقة بين الإعلام والسلطة، وهو: "عندما تتعدد قوى السلطة فى مجتمع ما، وحين تستمد هذه القوى وجودها من الإرادة الحرة للمواطنين، لا يعود الإعلام أداة فى يد سلطة واحدة، وإنما يصير أداة لسلطات متعددة فى المجتمع؛ بحيث لا يقتصر دور الإعلام على الدفاع عن السلطة الحاكمة، وإنما يمتد دوره ليكون أداة للسلطات الأخرى فى نقد ومراقبة السلطة الحاكمة ومحاسبتها".

وشهد النصف الثانى من القرن العشرين تطوراً هاماً فى ناحيتين، الأولى الثورة التكنولوجية الهائلة فى مجال الإعلام والثانى التطور السياسى فى المجتمعات الغربية باتجاه المزيد من التعددية السياسية، وقد أثر التطور فى كل منها فى تطور الآخر، حيث أدت الثورة التكنولوجية إلى نمو الطابع المؤسسى الضخم لوسائل الإعلام، ليس على المستوى الوطنى فقط وإنما على المستوى الدولى أيضاً[١٧]، وفى الوقت ذاته فقد أدى النمو الديموقراطى فى المجتمعات الغربية إلى توسيع دائرة استقلال وسائل الإعلام عن السلطة[١٨]، وفى حالات غير قليلة أدى التفاعل بين كل من الطابع المؤسسى والمستقل لوسائل الإعلام إلى ظهور شكل جديد من أشكال العلاقة بين الإعلام والسلطة؛ بحيث لم يعد الإعلام مجرد أداة لمراقبة السلطة، وإنما أصبح سلطة فى حد ذاته، شأنه فى ذلك شأن بقية السلطات الأخرى فى المجتمع كالحكومة والبرلمان والقضاء والأحزاب السياسية والرأى العام وغيرها من القوى التى أصبحت تشكل مستويات السلطة فى المجتمع الديموقراطى الحديث.

واللافت للنظر أن دور وسائل الإعلام كسلطة يتعاظم بالتدريج فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة[١٩]؛ فهى فضلاً عن كونها أصبحت سلطة مستقلة من

سلطات المجتمع، فهى فى الوقت ذاته مازالت ضمن الأدوات الرئيسية التى تمارس من خلالها السلطات الأخرى دورها فى المجتمع[٢٠].

وهكذا يظهر القانون الرابع الذى يحكم العلاقة بين الإعلام والسلطة، وهو: "وجود علاقة وثيقة بين التطور الحديث فى تكنولوجيا الإعلام وبين نمو الطابع المؤسسى لوسائل الإعلام، كما أن هناك علاقة وثيقة بين نمو التعددية السياسية فى المجتمع الديموقراطى وبين تزايد استقلال وسائل الإعلام عن السلطة، وأن الارتباط بين كل من الطابع المؤسسى والمستقل لوسائل الإعلام يؤدى إلى تحول الإعلام كسلطة مستقلة قائمة بذاتها، من سلطات المجتمع الديموقراطى الحديث".

وأخيراً فإن القوانين الأربعة السابقة تصل بنا إلى النظرية العامة التى تحكم العلاقة بين الإعلام والسلطة، والتى تقوم على "أن النظام الإعلامى فى مجتمع ما، ليس سوى تعبير عن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد فى هذا المجتمع".

هوامش الفصل الأول

1- Walter Raymond: Dictionary of Politics. Oxford University Press. New York. 1997 – P.P. 112-118.

2- International Encyclopedia of The Social Sciences. The Macmilan Company. New York. 2001 P.P. 207-216.

٣- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٢.

٤- عبد المعطى محمد عساف: مقدمة إلى علم السياسية، دار العلوم للطباعة والنشر، الكويت ١٩٨٣، ص٣٩، ٤٦، ٤٨.

5- Lane W. Cancaters: Masters of Political Thought – Hegel to Dewey. George Herrap Company. London. 1998 – P.P. 132-137.

6- Mill. John Stuart: On liberty. Oxford. U.S. Press. 1959 – P. 267.

7- P. Nickitin: Fundamentals of Political Economy - Progress Publisher Mosecow 1966 P.P. 10-14.

8- Laski. Harold: The Rise of Europian Liberalism. Unwin Books. London. 1962. P.P. 11-16.

9- Lpest. Seymour: Political Man. Heineman. London. 1998. P.P. 207-2011.

١٠-كمال صلاح محمد رحيم: السلطة بين الفكرين الإسلامى والماركسى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٣-١٤.

١١-نظام بركات وآخرون: علم السياسة، دار الكرمل للنشر، الأردن، ١٩٨٧، ص٢٩.

١٢-شون ماكيرايد: أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغداً، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١، ص٥٧٥، ٥٧٦.

13- Heil. Faster: Communication In History. 3rd Edition. The Macmilan Company. New York. 2003. P.P. 170-176.

14- Smith. Anthony: Goodbye Guetnperg. 4th Edition. Oxford University Press. New York. London. 2002. P.P. 26-32.

15- King. Donald: Electronic Alternative to Communication Though. 3rd Edition. Holt Rinehart and Winston. New York. 2005. P.P. 62-67.

16- Hugh. Folk: Impact of Computers. 4th Edition. A Pelican Book. London. 2006. P.P. 12-14.

17- Mott. Frank: The News in America. 3rd Edition. Harvard University Press. U.S.A. 2003. P.P. 142-149.

18- Altschull. J. Herbert: Agents of Power, The Role of The News Media in Human Affairs.
3rd Edition. Longman Communication Books. New York. London. 2003. P.P. 143-148.

19- UNESCO: A New International Communication. 2002. P.P. 27-32.

20- Rowalands. Faster: Communication and Social Responsibility. Longman. New York. London. 2006. P.P. 218-223.